الأنباء
الاحد 8 ابريل 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

تقرير الشال

بورصة الكويت ثالث أفضل أداء عالمي بالربع الأول

قال تقرير «الشال» الاقتصادي إن أداء شهر مارس كان سلبيا، حيث حقق خلاله 12 سوقا خسائر بينما حقق سوقان فقط مكاسب، وهو أداء أضعف من أداء فبراير إذ كان عدد الأسواق الخاسرة 11 والرابحة 3. وبانتهاء مارس انتهى الربع الأول من العام الحالي بحصيلة سلبية أيضا، حققت خلاله 10 أسواق خسائر مقارنة بمستويات مؤشراتها في نهاية العام الفائت، بينما حققت 4 أسواق، مكاسب للربع الأول من العام الحالي.

وذكر التقرير ان أكبر الخاسرين خلال مارس كانت بورصة مسقط التي فقد مؤشرها نحو 4,6٪ وكانت كفيلة بالهبوط في أدائها من المركز العاشر في فبراير، إلى المركز الثاني عشر في نهاية مارس. ثاني أكبر الخاسرين كانت بورصة دبي التي فقد مؤشرها في شهر واحد 4,2٪ كانت كفيلة بجعلها أكبر الأسواق الخليجية خسارة في نهاية مارس وبخسائر منذ بداية العام بنحو 7,8٪. ثالث أكبر الخاسرين كان السوق البحريني الذي خسر مؤشره نحو 3,8٪ وهي خسائر جعلته على سطح المنطقة السالبة كأقل الخاسرين بحصيلة منذ بداية العام بنحو 1٪.

أما أكبر الرابحين كانت بورصة السعودية التي حققت مكاسب في شهر واحد بنحو 6,1٪، بينما جاء ثاني أكبر الرابحين بورصة الكويت (المؤشر الوزني) التي حققت مكاسب طفيفة بنحو 0,4٪ في مارس وكانت كفيلة بخفض مستوى مكاسبها من الترتيب الثاني في نهاية فبراير إلى الترتيب الثالث في نهاية مارس بحصيلة بنحو 3,6٪ منذ بداية العام.

ولا زالت بورصات إقليم الخليج متفوقة في أداء معظمها على بقية أسواق العينة، حيث تتصدر 5 بورصات المراكز الخمسة الأولى بمستوى المكاسب للربع الأول من العام الحالي، وهي إلى جانب بورصتي السعودية وأبوظبي، بورصات الكويت، قطر والبحرين. بينما تقبع بورصة دبي الأكثر انتفاخا على العالم في الترتيب الثالث عشر بخسائر منذ بداية العام بحدود 7,8٪، وتشاركها فيها بورصة مسقط كما ذكرنا سالفا.

ومن المؤكد أن حالة التذبذب الحاد ستستمر خلال أبريل وما تبقى من العام الحالي، أو معظمه على الأقل، ومع ثبات كل المتغيرات، من المفترض أن تكون الحصيلة النهائية هي هبوط آمن للأسواق الناضجة والناشئة بحصيلة سلبية مع نهاية العام، ولكن متغيرة ما بين الموجبة والسلبية مع نهاية كل شهر. بينما يفترض أن تستمر معظم بورصات إقليم الخليج في أدائها الموجب والطفيف إن استمرت الأوضاع الجيوسياسية جامدة، وإن حافظت أسعار النفط على مستواها الحالي، أي أن معظمها قد يحقق أداء أفضل من معظم باقي أسواق العينة.

1,8 مليار دينار أرباح 144 شركة خلال 2017

ذكر تقرير «الشال» الاقتصادي أن هناك 144 شركة، أو نحو 92,3٪ من اجمالي عدد الشركات المدرجة، البالغ 156 شركة أعلنت نتائج أعمالها، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، حيث حققت تلك الشركات اجمالي أرباح بنحو 1,8 مليار دينار، بارتفاع 11,2٪، عن مستوى أرباح نفس الشركات عن عام 2016 والبالغ نحو 1,6 مليار دينار.

وبلغ عدد الشركات الرابحة، 85 شركة، ومن ضمنها زادت 59 شركة مستوى أرباحها، وانخفضت خسائر 26 شركة أو تحولت الى الربحية، أي أن 59٪ من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الأداء، بينما كانت الشركات الرابحة من نفس العينة في 2016 نحو 78 شركة. وبلغت عدد الشركات الخاسرة، 59 شركة، تتضمن 21 شركة انتقلت من الربحية الى الخسائر، و38 شركة انخفضت ربحيتها، مقابل 42 شركة في نهاية 2016.

وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت 10 شركات قيادية أعلى قيمة أرباح بنحو 1,19 مليار دينار، أو نحو 64,2٪ من اجمالي الأرباح المطلقة، تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 322,4 مليون دينار، وجاء «البنك الأهلي المتحد-البحرين» في المرتبة الثانية بنحو 187,7 مليون دينار، و«بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثالثة بنحو 184,2 مليون دينار. وعلى النقيض، حققت 10 شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 81,2 مليون دينار، وضمنها حققت شركة «الاثمار القابضة» أعلى مستوى للخسائر بنحو 25,6 مليون دينار، وتلاها شركة «الاستثمارات المالية الدولية (ايفا)» بنحو 8,3 ملايين دينار.

وحققت 9 قطاعات، من أصل 12 قطاعا نشطا، ارتفاعا في مستوى ربحيتها، مقارنة بأدائها بنهاية عام 2016، أفضلها قطاع البنوك الذي زاد أرباحه من نحو 930,7 مليون دينارالى نحو 989,5 مليون دينار، أي ارتفع بنحو 58,8 مليون دينار، بينما أكثرها تراجعا قطاع الاتصالات الذي انخفضت أرباحه من نحو 237,8 مليون دينار الى نحو 232,6 مليون دينار. أي بتراجع بلغ نحو 5,2 ملايين دينار. ومن جهة أخرى، أعلنت 82 شركة عن رغبتها، توزيع أرباح، ومن ضمنها، 65 شركة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية فقط، و4 شركات أعلنت عن توزيع أسهم منحة فقط، و13 شركة أعلنت عن رغبتها في توزيع مختلط ما بين أرباح نقدية وأسهم منحة، بينما أعلنت 62 شركة عن رغبتها بعدم توزيع أرباح.

عموميتها أقرت جدول أعمالها كاملاً

«المحاسبين»: 2017.. عام «حافل بالإنجازات»

جانب من العمومية

قال رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صقر الحيص إن الجمعية عقدت الخميس الماضي اجتماع جمعيتها العمومية للسنة 2017 واقرت جدول اعمالها كاملا.

واضاف الحيص في تصريح صحافي ان الجمعية عرضت في تقريرها السنوي على الاعضاء كافة انشطتها وما تم تحقيقه وانجازه على مدار العام الماضي، مشيرا الى ان عام 2017 من الاعوام التي تم خلالها تحقيق العديد من الاهداف التي وضعها مجلس الادارة واعلن عنها سابقا وهو عام «حافل بالإنجازات» لاسيما فيما يتعلق بنشاطات الجمعية التدريبية والمشاركات الاقليمية والعالمية.

واعتبر ان اقرار جدول اعمال اجتماع الجمعية العمومية كاملا مؤشر ودليل على رضا اعضاء الجمعية بدورها ونشاطاتها ومشاركاتها خلال العام الماضي ويظهر مدى انجاز الجمعية وتحقيقها الاهداف التي تم وضعها في الاعوام السابقة.

واكد الحيص ان مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عرض على الاعضاء اخر مستجدات مبنى الجمعية الجديد والصعوبات والتحديات التي تواجه مجلس الادارة لاستكمال المبنى والتي تنحصر في سبب واحد ووحيد وهو عدم وجود التمويل الكافي رغم الجهود الكبيرة التي تم بذلها لتذليل هذه العقبة.

واوضح الحيص ان الادارة وعدت الاعضاء ببذل كافة الجهود للانتهاء من مبنى الجمعية الجديد خلال العام الحالي وتأمين التمويل الضروري واللازم لتحقيق هذا المأرب لاسيما انه اهم اهداف المجلس.

واشار الحيص الى ان مجلس ادارة الجمعية اطلع الاعضاء على الدور المتنامي للجمعية على الصعيد الاقتصادي والتشريعي للبلاد في ظل التطورات الاقتصادية والتنظيمية التي تشهدها الكويت وخصوصا في مجال تقديم المشورات الفنية والمهنية والتدريب مع العديد من الجهات الحكومية في البلاد وانه يرجو ان يتم تعديل قانون مراقبي الحسابات في القريب العاجل لما في ذلك من انعكاسات ايجابية كبيرة على مراقبي الحسابات في تيسير القيام بأعباء هذه المهنة العريقة.

انطلاق ملتقى شركات التأمين 11 أبريل

العوضي: قطاع التأمين بات يمثل مصدر قلق مالي

أكد خالد العوضي رئيس اللجنة التنظيمية العليا لملتقى شركات التأمين ان الرعاية الرسمية من وزير التجارة والصناعة خالد الروضان للمؤتمر تعكس اهتمامه بتنظيم هذا القطاع الحيوي والهام ضمن المنظومة الاقتصادية.

وأعرب العوضي في بيان صحافي عن تفاؤله بقرارات حاسمة تصحح واقع قطاع التأمين الذي بات يمثل مصدر قلق مالي نتيجة لتعثرات مكتومة لشركات عديدة بعضها توقف عن الالتزام بسداد وثائق او الوفاء بالتزامات مالية تجاه شركات اخرى وهو امر واقع وقائم حاليا.

وكشف العوضي عن ان شركة الكويت للتأمين ستقدم رؤية استراتيجية للمؤتمر لتنظيم سوق التأمين والارتقاء به بما يكرس اساليب رقابية ومفاهيم تعزز تنمية الاستثمار وجذب رؤس اموال جديدة وتعزيز الوعي التأميني والعمل تحت مظلة رقابية تؤكد حضور الشفافية المطلقة. كما ستقدم ايضا ورقة عمل مهمة للمؤتمر تشخص الواقع وتقدم الحلول والمقترحات والايجابيات المستهدفة من راء تنظيم السوق.

وكشف العوضي ان المؤتمر الذي سيعقد في 11 ابريل في شيراتون الكويت سيرفع توصياته الى وزير التجارة وستكون توصيات محايدة وشفافة تهدف الى معالجة الاختلالات القائمة وتعيد التوازن وتكرس اساليب منافسة عادلة من واقع فني وليس كما هو قائم بالاستئثار بمناقصات ووثائق ضخمة ماليا بشكل منفرد.

خالد العوضي

لا نعمل تحت أي ضغوط ولسنا مدينين لأحد

«جياد»: لدينا خطط للاستثمار في الخليج

عبدالمحسن الشهريان

أعلنت شركة جياد القابضة في بيان صحافي أمس عن انعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة بنسبة حضور 90,4٪، حيث وافقت الجمعية على كل بنود الاجتماع.

وعلى هامش الجمعية، قال الرئيس التنفيذي للشركة عبدالمحسن الشهريان: «لقد كان العام الماضي واحدا من الأعوام المهمة والمفصلية للشركة فقد نجحنا فيها في تحقيق العديد من المنجزات وأرسينا حزمة قوية من الأسس التي تمكن الشركة من الانطلاق الى فضاء أرحب خلال السنوات القادمة».

وأضاف: إن ما قمنا بغرسه خلال العام الماضي سيكون هو الهيكل الرئيسي لمنظومة عمل الشركة في الفترة المقبلة، ونجحنا في إتمام عملية زيادة رأسمال الشركة قرب نهاية العام، وهو ما سيكون له الأثر على تنويع مصفوفة الاستثمارات والتي بدأنا فيها بالفعل بمجرد الانتهاء من عملية الزيادة، ولديها خطط للاستثمار في الدول الخليجية خلال المرحلة المقبلة.

وذكر الشهريان أن الشركة نجحت في تحقيق نتائج أعمال إيجابية للعام الثاني على التوالي وخاصة بعد انتهاء مرحلة إعادة الهيكلة الداخلية التي تمت بشكل سلس ومريح. وعدنا الى إعادة ضغط النفقات على كل المستويات وأهمها بالطبع المصروفات التمويلية متبعين نهجنا الأساسي في الاعتماد على الموارد الذاتية لتمويل الاستثمارات بعيدا عن سياسات الاقتراض أو التمويلات.

ومن جهة أخرى، ذكر الشهريان أن الشركة نجحت في تحقيق أرباح سنوية بلغت 837 ألف دينار بربحية سهم 5,45 فلوس وبلغ إجمالي الموجودات 39,3 مليون دينار بينما بلغت إجمالي الالتزامات 2,5 مليون دينار فقط بما يمثل 6,4٪ فقط من إجمالي الموجودات وهي نسبة تعد أقل من المعدلات الطبيعية بكثير، كما بلغت حقوق المساهمين بنهاية العام 36,7 مليون دينار.

وأضاف: نتحرك بحرية كبيرة في اتخاذ قراراتنا الاستثمارية نتيجة عدم وجود أي ضغوطات مالية أو مستحقات لأطراف خارجية وبالتالي فلا توجد عوامل خارجية تؤثر على قرارات الإدارة التنفيذية للشركة وبالتالي أصبحنا قادرين على اتخاذ القرارات السليمة التي تصب في صالح المساهمين.

وعن التوقعات للفترة القادمة، قال الشهريان: قمنا خلال الفترة القريبة الماضية بالدخول في بعض الاستثمارات التي تم اعتمادها منذ فترة طويلة بعد سلسلة كبيرة من الدراسات والمفاوضات ولا تزال لدينا عدة استثمارات أخرى تحت الدراسة.

وأوضح أن السياسة العامة لمحفظة استثمارات الشركة في الفترة الحالية والمستقبلية تندرج تحت إطار التنويع في طبيعة الاستثمار بالإضافة إلى التوزيع الإقليمي المناسب، بحيث اننا قمنا بالدخول في بعض الاستثمارات المدرة للسيولة بشكل دوري بما يحفظ الشركة من الدخول في أي أزمات سيولة على المدى القصير أو المتوسط بالإضافة الى تمتعنا بهامش ربح معقول وكذلك استثمارات أخرى طويلة الأجل ذات عوائد مجزية وأن هذا الإطار سيتم الاعتماد عليه في الفترة المقبلة لضمان استقرار أداء الشركة واستمرارية نجاحاتها.

وعن الأوضاع الإقليمية، أوضح الشهريان أن هناك حالة من التوترات السياسية في المنطقة العربية ومن البديهي أن تلك التوترات لها انعكاسات مباشرة على الوضع الافتصادي العام في الكويت والمنطقة الخليجية بالكامل وهو ما يفرض علينا التعامل بحذر وترقب في أي قرار استثماري خارج الكويت، ولكن من جهة أخرى فإننا نجد في الفترة الحالية مجموعة من الاستثمارات الجيدة التي يمكن اقتنائها بأسعار جيدة للغاية.

وذكر الشهريان أن سقف طموحنا لا حدود له ولدينا إمكانيات كبيرة تؤهلنا لنكون خلال الفترة القليلة المقبلة في مصاف كبريات الشركات في الكويت، مؤكدا أن المرحلة المقبلة ستكون لجني الثمار.

للعام الثاني على التوالي

«الخليج» شارك في رعاية برنامج فكرة لتطوير الأعمال

صورة جماعية للمشاركين

تحت رعاية وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، أقام برنامج فكرة لتطوير الأعمال الحفل الختامي لموسمه الثالث، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 3 أبريل الجاري، في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي. وقد تشرف بنك الخليج بالمشاركة في رعاية البرنامج بهدف المساهمة في تزويد رواد الأعمال بالأدوات اللازمة لدعم إنشاء مشاريعهم المبتكرة. وأقيم البرنامج التدريبي تحت إدارة شركة كيوبيكال سيرفسز لحاضنات الأعمال، وهو برنامج مكثف يساهم في مساعدة أصحاب المشاريع ويعمل على تزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لخروج مشاريعهم إلى حيز التنفيذ، من بينها مهارات القيادة والتخطيط والتسويق وكيفية الاستفادة من الفرص الاستثمارية، والتعامل مع القضايا القانونية، والعقود وغيرها. كما يوفر البرنامج تقديم المشورة والإرشاد الشخصي للمشاركين.

وبهذه المناسبة، صرحت إسراء الحبيب، مديرة العلاقات الخارجية لدى بنك الخليج، قائلة: سعداء بالتقدم الذي أحرزته الفرق المشاركة في برنامج فكرة لتطوير الأعمال في موسمه الثالث. ونؤمن بأن فترة التدريب، وورش العمل، وكذلك مرحلة التوجيه قد ساهمت في تطوير مهارات هؤلاء الشباب وتعزيز أفكارهم المبتكرة، والتي من خلال البرنامج سوف تتحول إلى مشاريع متكاملة جاهزة للدخول إلى سوق الأعمال.

«بيان»: يجب إعادة النظر في أسعار الفائدة المرتفعة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إنه وعلى الرغم من أن تطبيق نظام تقسيم السوق وتطوير البورصة من الأمور الإيجابية التي تهدف إلى تعزيز التداولات وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في الأوراق المالية، إلا أن ذلك لن يكون كافيا في المساهمة لزيادة حجم التداول والسيولة المتاحة إن لم يصاحب ذلك اقتصاد قوي قادر على المنافسة العادلة ويتمتع بشفافية كافية، ومحاربة الفساد المستشري بشكل جدي، عند ذلك نستطيع أن نجذب الاستثمارات الأجنبية. كما أن الوضع الاقتصادي الحالي يستوجب إعادة النظر في أسعار الفائدة المرتفعة، حيث ان تكلفة الاقتراض في الكويت تعتبر ليست فقط مرتفعة جدا ولكنها تقارب الضعف تقريبا بالمقارنة مع الدول ذات الاقتصاد الحر، وذلك على الرغم من الانكماش الاقتصادي الذي تشهده البلاد في الوقت الراهن، كما يعد دعم القطاع الخاص وإعطاؤه فرصة حقيقية لقيادة النشاط الاقتصادي في الدولة أحد أهم الإجراءات العاجلة التي يجب تنفيذها بشكل فوري، مع ضرورة تخلي القطاع العام عن سياسة الهيمنة التي يتبعها في الكثير من المجالات الاقتصادية.

وأضاف التقرير أن نجاح التطورات التي تشهدها البورصة حاليا مرهون بتنفيذ العديد من الخطوات الرامية لإصلاح الاقتصاد الوطني واتخاذ إجراءات فورية تسهم في تعزيز وجذب الاستثمارات، فالأسواق المالية تعتبر مرآة للبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها، وهو ما يعني أنه على الدولة أن تعمل على إنعاش الاقتصاد بشكل عاجل.

«كفيك»: 6,4٪ نمو الأسواق الخليجية بالربع الأول

قالت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها لشهر مارس عن الأسواق المالية، ان أسهم الأسواق الخليجية ارتفعت حسب مؤشر MSI بنسبة 6,41٪ في الربع الأول، حيث مؤشر تداول السعودي هو المؤشر الأفضل أداء، يليه مؤشر أبوظبي، حيث ارتفع مؤشر تداول 8,85٪. كما ارتفع المؤشر الوزني الكويتي 3,58٪ بسبب الارتفاع في قطاع السلع الاستهلاكية 13٪ وقطاع الاتصالات بنسبة 7٪ وقطاع البنوك 4٪. بينما انخفض مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0,77٪، بينما حقق مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية ارتفاعا بنسبة 4,25٪. وفيما يخص مؤشر قطر، فقد أغلق على ارتفاع 0,56٪، في حين انخفض مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية 6,39٪. أما على صعيد مؤشر سوق البحرين فقد سجل أيضا انخفاضا 1٪.

وشهدت أسواق الأسهم العالمية تراجعا خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث انخفض مؤشر MSCI العالمي 1,74٪ في الأسواق المتقدمة، وكان مؤشر FTSE 100 البريطاني الأسوء أداء، ويليه مؤشر DAX الألماني.

في الولايات المتحدة الأميركية، انخفض مؤشر S&P 500 بنسبة 1,22٪، حيث رفع مجلس الاحتياطي الفدرالي معدلات الفائدة إلى 1,75٪، مشيرا إلى أن الأرقام الاقتصادية قد تحسنت في الأشهر الأخيرة. كما أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن خطط لفرض رسوم جمركية على البضائع الصينية تصل إلى 50 مليار دولار، مما سبب حالة من الخوف لدى المستثمرين في الأسواق العالمية على احتمال وقوع حرب تجارية بين أكبر اقتصادين في العالم.

.. ويجري السحب ربع السنوي الأول لحساب الراتب غداً

أعلن بنك الخليج أنه سيجري السحب ربع السنوي الأول لحساب الراتب يوم غد الإثنين الموافق 9 أبريل الجاري، للإعلان عن صاحب الحظ السعيد الفائز بجائزة نقدية قيمتها 25 ألف دينار. وسيقام السحب على الهواء مباشرة عبر إذاعة راديو نبض الكويت 88,8 إف إم، من خلال برنامج «ديوانية الياقوت والأنصاري» في تمام الساعة 1:30 ظهرا.

وقد صمم حساب الراتب الجديد خصوصا للعملاء الكويتيين ممن يحولون رواتبهم إلى بنك الخليج للاستفادة من العديد من العروض المميزة، منها فرصة الحصول على جائزة نقدية فورية قدرها 100 دينار أو الحصول على قرض بدون فوائد، شرط ألا يقل الراتب الذي يتم تحويله إلى بنك الخليج عن 500 دينار للتأهل لهذه العروض فور تحويل رواتبهم إلى بنك الخليج. وبإمكان العملاء الجدد أيضا الحصول على بطاقات فيزا وماستركارد الائتمانية دون الحاجة لدفع الرسوم السنوية خلال العام الأول، مع إمكانية الحصول على قرض تصل قيمته إلى 70 ألف دينار أو قرض استهلاكي تصل قيمته إلى 15 ألف دينار.